

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

المادة الثالثة (٣) والمادة الرابعة والفقرتان ٦ و ٧ من الديباجة، وبخاصة من حيث صلتها بالمادة الثالثة (١) و (٢) و (٤) والفقرتين ٤ و ٥ من الديباجة: نُهَج بشأن دورة الوقود النووي

ورقة عمل مقدمة من أستراليا وآيرلندا والداغرك والسويد وكندا والنرويج والنمسا
ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا ("مجموعة فيينا المكوّنة من عشر دول")

١- تلاحظ مجموعة فيينا المكونة من عشر دول (المسماة فيما بعد "مجموعة فيينا") أن التكنولوجيات النووية للتخصيب وإعادة المعالجة يمكن استخدامها للأغراض السلمية ولإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية على حد سواء. ولذلك تقرر المجموعة بأن لهذه التكنولوجيات النووية صلة مباشرة بأهداف معاهدة عدم الانتشار.

٢- وتلاحظ مجموعة فيينا أنه بالرغم من أن النهج المختلفة بشأن دورة الوقود النووي كانت موضوع مناقشات ودراسات وبحوث مستفيضة في الماضي، فإن عوامل عديدة قد ساهمت في الأهمية المعاصرة التي اكتسبتها هذه المسألة بالنسبة للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه العوامل إمكانية إساءة استخدام الدول لأحكام المعاهدة المتعلقة بالاستخدامات السلمية في اقتناء الأسس التقنية من أجل "التحول السريع" إلى الأسلحة النووية وكذلك سباقات التسلح الإقليمية، والشبكات الدولية السرية لشراء الأسلحة النووية، وزيادة المشاكل المتعلقة بالامتثال لالتزامات الضمانات، ورغبة الإرهابيين في اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

٣- وتلاحظ مجموعة فيينا أن شواغل الانتشار، وكذلك التوسع المتوقع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الطاقة الكهربائية النووية، وتوفر التكنولوجيا المطلوبة على نحو متزايد، هي اتجاهات يرجح أن تستمر في المستقبل. وقد أدت هذه الاتجاهات إلى تجدد الاهتمام بالنهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي. بما في ذلك بتوفير ضمانات للإمداد بالوقود النووي كبديل مجد لاقتناء التكنولوجيات الحساسة للتخصيب وإعادة المعالجة.

٤- وفي الوقت ذاته، تدرك مجموعة فيينا ضرورة أن تكون النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي مكاملة لصكوك عدم الانتشار الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ الشامل والفعال ل ضمانات الوكالة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي والضوابط الفعالة على التصدير. ويظل تعزيز وتنفيذ هذه الصكوك الرئيسية، بما في ذلك اعتماد معايير لنقل

التكنولوجيا النووية ذات الحساسية بالنسبة للانتشار، يتسم بأهمية كبيرة. وفضلاً عن ذلك، يتعين النظر إلى النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي بوصفها نُهجاً مكتملة لتدابير أخرى لتعزيز نظام عدم الانتشار من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥ - وتؤكد مجموعة فيينا أنه ينبغي النظر بعناية في نهج متعدد الأوجه بشأن دورة الوقود النووي يحد من خطر احتمال تمويل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية، ويقلل من المخزونات العالمية الحالية للمواد المستخدمة مباشرة في الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يهدف اعتماد نهج لضمان إمدادات الوقود النووي والمواد النووية للأغراض السلمية من خلال وسائل متعددة الأطراف، بما في ذلك تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب الاقتضاء، إلى تلبية الاحتياجات الدولية وضمان التنافس التجاري.

٦ - وترى مجموعة فيينا أن الضمانات بتوفير الوقود - التي سُلِّحاً إليها إذا فشلت آليات الإمداد التجارية - قد تقلل من حافز البلدان التي اتخذت خيار الطاقة الكهربائية النووية للحصول على قدرات دورة الوقود النووي بنفسها، وبالتالي تحد من المخاطر المرتبطة بهذه القدرات. وينبغي تطوير هذه الآليات مع مراعاة الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (المادة الرابعة من المعاهدة)، طبقاً لأحكام المعاهدة الخاصة بعدم الانتشار بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة.

٧ - وتؤيد مجموعة فيينا استمرار الحوار الدولي المكثف الحالي بشأن المسائل المتعلقة بدورة الوقود النووي في المحافل الدولية المعنية. وفي هذا السياق، تثنى المجموعة على مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعترافه بضرورة معالجة هذه المسألة بقيامه، في جملة أمور، بتعميم تقرير بعنوان "إطار جديد محتمل لاستخدام الطاقة النووية: خيارات لضمانات الإمداد بالوقود النووي" في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويتضمن هذا التقرير عدداً من الاقتراحات التي تلقتها أمانة الوكالة الدولية للطاقة النووية في هذا الشأن، بناء على الحدث الخاص الذي أجري خلال المؤتمر العام الخمسين للوكالة بعنوان "إطار جديد لاستخدام الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين: ضمانات الإمداد وعدم الانتشار". وكان الحدث الخاص، بدوره، استمراراً لعملية بدأت بتكليف فريق الخبراء المستقل المعني بالنهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي بإعداد تقرير (INFCIRC/640).

٨ - وتلاحظ مجموعة فيينا أن الاقتراحات المختلفة المقدمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تكون متوافقة ومتداعمة بشكل عام، وتتضمن مواضيع مشتركة. وتقدم هذه الاقتراحات مساهمة قيمة وجديرة بالترحيب في المناقشات الجارية حول هذا الموضوع الهام، بما في ذلك ما يتعلق بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن تعزيز هدف زيادة الضمانات بعدم الانتشار المرتبطة بدورة الوقود النووي المدنية، مع الحفاظ على الضمانات بالإمداد وتوفير الخدمات على نطاق العالم، بمواصلة بحث المسائل والخيارات في هذا المجال. وتتطلع المجموعة إلى إحراز تقدم في هذا الشأن، بما في ذلك إلى النظر بإمعان في هذه الاقتراحات وأي اقتراحات أخرى ذات صلة يقدمها مجلس المحافظين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.